

الجيش الجزائري يدفع بكل قوة لتنظيم الانتخابات الرئاسية

اتهامات بالخيانة والعمالة للقوى السياسية المعارضة لتصورات السلطة



خونة في نظر الجيش

روابط بينها وبين قوى المعارضة والحراك الشعبي الراضة لطروحاتها، في سبيل الذهاب لاستحقاق رئاسي بات يوصف بـ"انتخابات أحب من أحب وكره من كره".

وذكرت الافتتاحية بهذا الشأن "أفراد هذه العصا لم يتجرعوا هزائمهم المتكررة وفشلهم الذريع بالمناجزة والانتفاضة على مطالب الشعب، وأن هؤلاء الأناجب ومن على ساكنتهم يتعاملون على المؤسسة العسكرية ويشككون في نواياها ومجهوداتها، من خلال بعض الأقلام الماجورة والقنوات المشبوهة، هم لها سوى الانتقاد والوعول والعمل على تحقيق مصالح ذاتية على حساب المصلحة العليا للوطن".

وأضافت "في الوقت الذي زكى فيه الشعب الجزائري بكل مكوناته هذا المسعى الحثيث للخروج من الأزمة، من خلال التفاهة حول الجيش الوطني الشعبي ومقاربتة المبينة على الحوار العقلاني بدون إقصاء في إطار الشرعية الدستورية، تحاول بعض الأناجب تعكير صفو مسار الحوار بالترويج لمرحلة انتقالية للوقوف في فخ الفراغ الدستوري ومحاولة تغليب الرأي العام داخليا وخارجيا بأفكار مشبوهة ومسمومة، مستغلة في ذلك آمال وطموحات ومطالب الشعب المشروعة".

وما زال خطاب السلطة، يعلق عثرات مشروعها السياسي على رموز النظام السابق، رغم أن أغلبهم مسجونون في الحراش والبلدية، ويحاول صناعة

مدني لدعم الولاية الرئاسية الخامسة، كما كان محل انتقادات شديدة من طرف المعارضة السياسية اليسارية المسجونة لولاية حنون، التي اتهمته بالفساد وشراء الحصانة والاتجار بالأغراض المحظورة.

ورافعت مجلة الجيش لصالح المقاربة الدستورية التي تطرحها السلطة بالقول "إن ترجيح الشرعية الدستورية من خلال تنظيم انتخابات رئاسية في أقرب الأجل، يتمخض عنه انتخاب رئيس للجمهورية مراده خدمة البلاد والعباد بكل إخلاص بعيدا عن كل المهارات والمزايدات ومحاولة فرض الشروط التجزئية والإملاءات المسبقة والترويج لأفكار استعمارية بأدلة لفظها التاريخ ورفضها الشعب".

السياسي بإجراء انتخابات رئاسية بمقاييس نزاهة وشفافية.

وشكل السقوط القريب للناخب البرلماني القوي بهاء الدين طليبة، بعد طلب وزارة العدل من البرلمان رفع الحصانة النيابية عنه من أجل مباشرة تحقيقات معه تتصل بشبهات فساد، تحولا جديدا في مسار الحرب المفتوحة على رموز النظام السابق، لاسيما وأن انتقادات شديدة طالت الجنرال قايد صالح، بسبب شكوك حول حمايته له، نظرا إلى وجود علاقة عائلية وشراكة مع أنجاله في مصالح خاصة.

ويعد بهاء الدين طليبة، نائب جبهة التحرير الوطني الحاكم عن ولاية عنابة، أحد رموز النظام اليوتوقراطي، حيث كان سباقا عام 2017 إلى إطلاق أول تنظيم

تتمسك المؤسسة العسكرية في الجزائر، بفرض رؤيتها للخروج من الأزمة التي تتخبط فيها البلاد منذ سبعة أشهر، وتوجه إلى فرض تصوراتها بشئى الوسائل، لاسيما انتقاد وتخوين الجهات التي تطالب بمرحلة انتقالية تسمح بتجسيد التغيير السياسي الشامل، عبر مفاوضات مع السلطة الفعلية تمهد لرحيل رموز النظام السياسي القائم.

حقيقتها ولدينا معلومات مؤكدة حول تورطها.. سنكشف عنها في الوقت المناسب"، وهي تلميحات يقصد بها القوى السياسية المعارضة ونشطاء الحراك الشعبي، الراضين لرؤية الجيش في الذهاب العاجل لانتخابات رئاسية، بغية الخروج من الأزمة.

وجاءت افتتاحية لسان حال المؤسسة العسكرية، لتؤكد خطاب وتوجهات قائد أركان الجيش، وتسارع خطى السلطة لتنظيم الانتخابات الرئاسية قبل نهاية العام الجاري، حيث عكف مجلس الوزراء المنعقد أول أمس، برئاسة رئيس الدولة المؤقت عبد القادر بن صالح وحضور نائب وزير الدفاع الجنرال قايد صالح، على إطلاق النصوص الناظمة لسلطة تنظيم الانتخابات، ومراقبة الانتخابات، ومراجعة بعض بنود قانون الانتخابات.

ويرى متابعون أن مواعيد ضبط الانتخابات التي يقترح الجيش تنظيمها في ديسمبر واستدعاء الهيئة الناخبة في 15 من الشهر الحالي، ستتم مراجعتها، بعد إدراج مهمة الاستعداد في صلاحيات السلطة المنتظر تشكيلها، حيث يرتقب أن يتم تأخير الموعد وربما تمريره لمطلع العام القادم، بسبب أن عملية تشكيل السلطة تحتاج إلى المزيد من الوقت واستحالة تشكيلها قبل 15 من الشهر الحالي.

ورغم مضي السلطة في إجراءات التهدة بعد تبرة عدد من الناشطين المسجونين على خلفية رفع الراية الأمازيغية، ورحيل حكومة نور الدين بدوي قريبا، إلا أن القبضة الحديدية ما انفكت تشد بين السلطة القائمة والحراك الشعبي، حيث عرفت العاصمة وعدد من مدن البلاد الثلاثاء، مسيرات طلابية حاشدة سددت ورفضت خارطة طريق السلطة للخروج من الأزمة.

وجاء ذلك مع حملة تصعيد في الحراك الشعبي، وطرح خيارات جديدة كالعصيان المدني والدخول في إضرابات شاملة، كما توج كتل البديل الديمقراطي المعارض، لقياء الثلاثاء بالتمسك بالمسار التأسيسي المعالج لفصول الأزمة وتحقيق الانتقال

صابر بلدي
صحافي جزائري

الجزائر - جددت مجلة "الجيش" لسان حال المؤسسة العسكرية في الجزائر، توجهات قيادتها لتنظيم انتخابات رئاسية قبل نهاية العام الجاري، وكررت رفض المخارج التي تناهى بها المعارضة السياسية والحراك الشعبي، الأمر الذي يبقى الوضع في نفس المربع، رغم تنازلات من طرف السلطة ينتظر تقديمها في القريب العاجل.

وذكرت افتتاحية مجلة الجيش، أن "هؤلاء يبعدوا أنهم يجهلون أن عهد الإساءات وصناعة الرؤساء قد ولى بلا رجعة"، في إشارة إلى اللوبيات السياسية والأيدولوجية التي كانت تؤثر في صناعة القرارات السياسية الكبرى، بما فيها هوية رئيس الجمهورية، ولو أن النائب في المسار الجزائري أن العسكر هم الصناع الحقيقيون للرئيس طيلة العقود الماضية.

السلطة الجزائرية تعلق عثرات مشروعها السياسي على رموز النظام السابق، رغم أن أغلبهم مسجونون في الحراش والبلدية

وكان قائد أركان الجيش الجنرال أحمد قايد صالح، قد ذكر في إحدى كلماته أن "بعض الأصوات الناعقة المعروفة بنواياها الخبيثة، والتي باعت ضمائرهم لتخدم مصالح العصا ومصالح أسياها، لا زالت تعمل بكل الوسائل المتاحة على عرقلة عمل الهيئة الوطنية للوساطة والحوار، لاسيما من خلال محاولة فرض شروط تعجيزية وإساءات مرفوضة جملة وتفصيلا، على غرار الترويج لفكرة التفاوض بدل الحوار والتعيين بدل الانتخاب".

ولفت حينها إلى أن "هناك مخططات وتحركات للعصا بدأت تتكشف على

الجيش الليبي يعزز صفوفه بقوات من الشرطة

بنغازي (ليبيا) - عزز الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر صفوفه بعدد من الضباط ورجال الشرطة، وهي الخطوة التي يبدو أنها تأتي استعدادا للفصل الثاني من عملية تحرير طرابلس.

وأصدر المشير خليفة حفتر الثلاثاء القرار رقم 381، بشأن نقل ضباط وضباط صف ورجال شرطة من وزارة الداخلية بالبحر المتوسط المؤقتة (غير معترف بها دوليا) إلى القوات المسلحة.

ونص القرار على نقل 678 ضابطا وضابطا صف ورجال شرطة، إلى القوات المسلحة، منكرة أسوأهم في كشوفات مرفقة بالقرار.

وجاء ذلك بعد يوم واحد من بيان الناطق باسم القيادة العامة، اللواء أحمد المسماري، الذي أكد فيه أن "القوات المسلحة ماضية في جريها على الإرهاب والجريمة" منوها بأن المشير حفتر "لم ولن يفاوض يوما على منصب"، وذلك ردا على تصريحات للمبعوث الأممي غسان سلامة قال فيها إن حفتر وضع شروطا لاستحباب محتمل ولديه مطالب تتعلق بمناصب مهمة في الدولة.

واعتبر المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى ليبيا، أن الاتفاق السياسي بين حكومة الوفاق الوطني بقيادة فايز السراج، والمشير خليفة حفتر أمر ممكن شريطة دعم القوى الأجنبية لذلك.

والسبب رفض الجيش دعوة غسان سلامة للعودة إلى طاولة الحوار، مؤكدا على لسان أحمد المسماري أن الحل العسكري للنزاع هو الطريق الأمثل.

الطريق إلى قرطاج: التونسيون يقفون على حقيقة مرشحي الرئاسة

كبير من المرشحين وفقدانهم لبرامج محددة ومخصصة لهذا الاستحقاق الانتخابي.

ولاحظ أن تفاعلات التونسيين مع هذه المناظرات التلفزيونية تعلقت أساسا بالحضور الذهني للمتناظرين أكثر من تعلقها بفحوى كلماتهم وبرامجهم الانتخابية.

وقالت الأستاذة الجامعية المحاضرة في الإعلام والاتصال، سلوى الشرفي لـ"العرب" إن المناظرات التلفزيونية التي أجراها التلفزيون الرسمي التونسي بين المرشحين للاستحقاق الانتخابي الرئاسي مثلت نقطة انعطاف جديدة بالنسبة للجمهور التونسي الذي لم يتعود على الاستماع إلى المتنافسين على الرئاسة يطرحون أفكارهم وبرامجهم في فضاء إعلامي تنافسي.

ولاحظت سلوى الشرفي أن طريقة التناظر لم تفسح للناخب مجال اختيار أو تحديد خياراته ونواياه الانتخابية لأنها لم تكن بمثابة منافسة مباشرة بين المرشحين في طرح البرامج حتى يميز الناخب بينهم ويفرز من يراه أفضل لقيادة تونس.

وفي المناظرات التلفزيونية للمرشحين لم تكن أسئلة الصحافيين الموجهة إلى المتناظرين نفس الأسئلة حيث وجه إلى كل مرشح سؤال يختلف عن الأسئلة الموجهة إلى الآخرين، وهو ما يجعل الناخب يرتبك في تحديد خياراته الانتخابية، وفق تقدير الجامعية سلوى الشرفي.

ولاختيار المرشح الذي سيتم تفويضه عبر صندوق الاقتراع رئيسا لتونس نظرا لتشابه أطروحات المرشحين مع بعضها البعض في كل المسائل المتعلقة بالسياسة الخارجية التونسية وبمف الأمن القومي ومسألة حل الجهاز السري لحركة النهضة الإسلامية".

ورأى محمد صالح العبيدي أن دورات المناظرات التلفزيونية الثلاث اتسمت بكثرة المعطيات المقدمة للناخبين وتشابهها خاصة وأن كل دورة شارك فيها ما بين 8 و9 مرشحين لسباق الرئاسة، وهو ما أربك الناخب التونسي، وفق تقديره.

كما اعتبر العبيدي أن المناظرات التلفزيونية لم تكن فرصة لاختيار برامج انتخابية واضحة يتم على ضوءها الاقتناع بمرشح بقدر ما كانت فرصة لكشف ضعف الأداء الاتصالي لعدد

التلفزيونية، شارك فيها 24 مرشحا وأقصى منها اثنا عشر، أحدهما في السجن (نبيل القروي) وآخر فار خارج البلاد (سليم الرياحي)، وذلك بعد إجراء عملية فرقة حددت ضوابط هذه المناظرات وأشرفت عليها هيئة الانتخابات بالشراكة مع الهيئة المختصة بالإعلام السمعي والبصري.

وأفادت أرقام وزعتها شركة سيغما لسير الأراء بأن نحو ثلاثة ملايين مشاهد تابعوا المناظرة الأولى السبت، فيما تابع 2.5 مليون مشاهد المناظرة الثانية الأحد.

وقال الكاتب الصحافي المختص في الشأن السياسي، محمد صالح العبيدي، لـ"العرب" إن المناظرات التلفزيونية بين المرشحين للرئاسة التونسية وفي تجربتها الأولى "عمقت حيرة التونسيين ولم تمثل فرصة سانحة للناخبين للفرز

بإسم حمدي - تونس - يبدو أن المناظرات التي أجريت خلال الأيام الماضية بين المرشحين للانتخابات الرئاسية التونسية لم تحقق غايتها وأهدافها المتوقعة للوساطة والحوار، لاسيما من بما يسهل عملية اختيار مرشحهم ويرى مراقبون أن هذه المناظرات التلفزيونية بقدر ما مثلت مشهدا إعلاميا جسدا للانتقال الديمقراطي الذي يضمن تكافؤ الفرص بين كل المرشحين، عمقت ضبابية المشهد السياسي في أذهان الناخبين وضاعفت حيرتهم تجاه المشهد الانتخابي خاصة بعد أن التمسوا تشابهها وتقاربا في برامج المتنافسين.

وقال رئيس الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري نوري اللجمي "الكل يجمعون على القول إن ما حصل عزز الممارسة الديمقراطية وجرى بشكل جيد"، مضيفا "حتى لو أن كل الأمور لم تجر بشكل مثالي، فقد تصرف الصحافيون بشكل جيد، وكانت المتابعة قوية جدا".

وعاشت تونس نهاية الأسبوع المنقضي على وقع أول تنافس مباشر بين المرشحين للانتخابات الرئاسية السابقة لأوانها وذلك في مناظرات تلفزيونية جرت لأول مرة في تاريخ البلاد وتهدف إلى تفسير وتبسيط رؤى المتنافسين على الرئاسة للناخبين في إطار الحملات الانتخابية.

وفي ظل حيرة شعبية تجاه المشهد السياسي وإزاء تعدد المرشحين للرئاسة، جرت ثلاث دورات للمناظرات



اختيار صعب

لماذا ينادي مرشحو الرئاسة في تونس بتعديل النظام السياسي